

9 April 2007
Arabic
Original: English

هيئة نزع السلاح

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

نيويورك، ٩-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

البند ٤ من جدول الأعمال

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من الهند

١ - اعترف المجتمع الدولي منذ أمد طويل بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية، ولذلك فقد بات من الضروري اتخاذ خطوات عاجلة لتحقيق لهدف إزالتها بالكامل. وقد سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أول قرار لها، وهو القرار ١ (د-١) في عام ١٩٤٦، الصادر بالإجماع، إلى إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية التي تنطبق عليها مواصفات أسلحة الدمار الشامل، من الترسانات الوطنية، وإلى عدم استخدام الطاقة الذرية إلا للأغراض السلمية، وهو هدف أعادت الجمعية العامة تأكيده بعد ذلك في عدة مناسبات.

٢ - وقد أكدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وهي الوثيقة الوحيدة المتعلقة بنزع السلاح النووي المعتمدة بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء، على هدف نزع السلاح النووي كما أعطته الأولوية القصوى وحددت خطوات ملموسة لتحقيقه. وأشارت إلى أن إنجاز نزع السلاح النووي سيتطلب إجراء مفاوضات عاجلة بشأن اتفاقات، تُبرم في المراحل المناسبة، مع اتخاذ تدابير كافية للتحقق بشكل مرضٍ للدول المعنية، من أجل '١' وقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف تطويرها؛ '٢' وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح؛ '٣' وضع برنامج شامل على مراحل يتضمن أطرا زمنية متفقا



عليها، متى أمكن، من أجل إجراء خفض تدريجي ومتوازن لمخزونات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، تمهيدا لإزالتها في نهاية المطاف وبصورة كاملة في أبكر وقت ممكن. وشددت على أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما منها تلك التي تمتلك أضخم الترسانات النووية، تتحمل مسؤولية خاصة في مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وشددت أيضا على أن عملية نزع السلاح النووي ينبغي أن تجرى بطريقة تضمن أمن جميع الدول بمستويات منخفضة تدريجيا من الأسلحة النووية وتقتضي اتخاذ تدابير تحقيقا لذلك. وما زالت المبادئ والأهداف التي اتفق عليها الجميع تحتفظ بأهميتها وينبغي للمجتمع الدولي إعادة تأكيدها.

٣ - وخلصت محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ إلى: "وجود التزام بأن تتواصل بحسنة وبأن تُختتم مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة". وكرر إعلان الأمم المتحدة للألفية تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسعي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وبإبقاء جميع الخيارات متاحة تحقيقا لهذا الهدف. وجرى النظر في مقترحات مختلفة بشأن نزع السلاح النووي منذ ذلك الحين، بما في ذلك في عدد من الدراسات ومنها الدراسة التي قامت بها لجنة كانبرا والدراسة التي أجرتها مؤخرا اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل. كما قدمت حركة بوغوش ودوائر المنظمات غير الحكومية إسهامات قيمة في موضوع نزع السلاح النووي.

٤ - وما برحت حركة عدم الانحياز، التي توصف بأنها أضخم حركة للسلام في التاريخ، تولي نزع السلاح النووي أولوية قصوى. فقد أعاد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الرابع عشر المعقود في هافانا تأكيد المواقف المبدئية للحركة بشأن نزع السلاح النووي وشددت على ضرورة بدء مفاوضات بشأن برنامج على مراحل يستهدف تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وفق إطار زمني محدد، يشمل اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

٥ - ولكن ما زال المجتمع الدولي بعيدا عن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية رغم إحراز بعض التقدم في هذا المجال. وقد اتخذ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشكل خاص خطوات تهدف إلى خفض مخزوناتها من الأسلحة النووية، والهند ترحب بهذه الجهود. ورغم عمليات خفض هذه، لم ينحسر التهديد العالمي الذي تشكله الأسلحة النووية. وفي السنوات الأخيرة، أضيف بعد آخر يتمثل في إمكانية حيازة واستخدام إرهابيين أو عناصر أخرى من غير الدول أسلحة دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة النووية وما يسمى "القنابل القذرة".

٦ - ورغم انتهاء الحرب الباردة، ما زالت حالة الأمن الدولي تتسم بانعدام الثقة وغياب الإرادة السياسية بين الدول لإحراز تقدم نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويساور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قلق بالغ بشأن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتزع السلاح النووي. ويؤكد هذه الحقيقة خلو البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أي إشارة إلى نزع السلاح أو منع الانتشار. وحسدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح المبدأ الأساسي للعلاقة التآزرية القائمة بين نزع السلاح ومنع الانتشار. ويجب على الدول التي تعهدت طوعاً بالالتزامات نزع السلاح ومنع الانتشار بموجب الاتفاقيات الخاصة بكل منهما، أن تنفذ هذه الالتزامات بصورة كاملة وأمانة.

٧ - ويشكل نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية عمليتين تعزز إحداهما الأخرى. ومن شأن إنشاء نظام فعال وموثوق وشامل لمراقبة الصادرات، ولا يعوق في الوقت نفسه التطبيقات المشروعة للعلوم والتكنولوجيا للأغراض السلمية والإنمائية، أن يشكل لبنات بناء في إطار تحرك نحو وضع معايير غير تمييزية مقبولة عالمياً وترتيبات دولية فعالة لمنع الانتشار. كما يجب أن تكون سياسات منع الانتشار مستقبلية المنحى بما يسمح بتوسيع التعاون الدولي في أوجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية للبلدان الراغبة في زيادة نصيبها من الطاقة النووية كمصدر غير ملوِّث من الطاقة، على نحو آمن ومأمون ومقاوم للانتشار.

٨ - من شأن الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي أن تسفر عن نتائج ملموسة عندما تحظى بمساندة توافق دولي للآراء. ويعد مؤتمر نزع السلاح بمثابة الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بتزع السلاح، فيما تعتبر هيئة نزع السلاح هي المنتدى العالمي للحوار. ويكلف ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة بالمسؤولية عن مسائل نزع السلاح. لذا يجب على الجمعية أن تستكشف إمكانيات عقد دورة استثنائية رابعة بشأن نزع السلاح، رهنا بالتوصل إلى توافق بين الآراء بشأن أهدافها وجدول أعمالها. وعليه، فهذه المحافل لا تزال تمثل المنتديات الأفضل التي تتيح إيجاد توافق بين الآراء وتحيي إسهامها فعالاً في تحقيق هدف نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية في أنحاء العالم.

٩ - وما برحت الهند تضطلع بدور نشط في مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح النووي. وكانت الهند أول من دعا إلى فرض حظر على التجارب النووية في عام ١٩٥٤ كما دعت في عام ١٩٦٥ إلى إبرام معاهدة غير تمييزية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، تميزاً عن عدم نشرها. وجاء اقتراح الهند بشأن عدم الانتشار على أساس المبدأ الذي يقضي بأن تستند الخطوات التدريجية نحو إزالة أسلحة الدمار الشامل إلى توازن في الالتزامات

بين من يملكون هذه الأسلحة ومن لا يملكونها. وفي عام ١٩٧٨، اقترحت الهند التفاوض بشأن إبرام اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي عام ١٩٨٢، دعت الهند إلى "تجميد نووي" - أي إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح، وإنتاج الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها ذات الصلة.

١٠ - وفي عام ١٩٨٨، عرضت الهند على الجمعية العامة خطة عمل راجيف غاندي التي قدمت إطار عمل متكامل للسعي إلى إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى التزام محدد زمنيا بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية تبشيرا بعالم خال من الأسلحة النووية وقائم على أسس راسخة من اللاعنف. وشكلت خطة العمل هذه إلى حد بعيد أشمل المبادرات المتخذة في مجال نزع السلاح النووي، إذ شملت قضايا تراوحت بين إجراء التجارب النووية، والمواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، وإزالة المخزونات ضمن فترة زمنية محددة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، قدمت الهند إلى مؤتمر نزع السلاح، وبمشاركة ٢٧ دولة أخرى من أعضاء مجموعة الـ ٢١، برنامج عمل مطروح في الوثيقة CD/1419، للقضاء على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. وحظي البرنامج كذلك بتأييد مجموعة الـ ٢١ في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571.

١١ - وما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تؤمن بأن الأسلحة النووية تشكل عنصرا حاسما في استراتيجياتها الأمنية، سيبقى هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية صعب التحقيق وبعيد المنال. لذا فإن التقليل من الأهمية البارزة للأسلحة النووية في العقائد والسياسات الاستراتيجية والأمنية أمر ضروري تحقيقا لهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. كما أن جعل العقائد النووية منسجمة مع موقف تتخذه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال "عدم المبادرة إلى استخدامها" وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيشكل خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف.

١٢ - لقد دأبت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السعي نحو كفالة ضمانات ملزمة قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وهي ترى أن الضمانات الأمنية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن غير كافية، بل هي مشروطة وغير ملزمة، رغم أنه سيترتب على توفير ضمانات ملزمة قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مواصلة خفض الخطر النووي وتخفيف الشعور بانعدام الأمن لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مما يتعزز معه نظام عدم الانتشار. وتؤيد الهند بقوة سياسة "عدم المبادأة باستخدام" الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية. والهند مستعدة للمشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف لتكرس التزامها بـ "عدم المبادأة باستخدام" الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بموجب اتفاقات ملزمة قانوناً. وسيسفر إبرام اتفاق فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن اتخاذ موقف عالمي يكفل "عدم المبادأة بالاستخدام" عن استقرار استراتيجي، كما سيخفف من خطر استخدام الأسلحة النووية عرضاً أو عن غير قصد.

١٣ - لقد نجح المجتمع الدولي في التفاوض بشأن اتفاقيات تتعلق بالإزالة الكاملة للأسلحة البيولوجية والكيميائية، ويعزى هذا النجاح أساساً إلى أن استخدامها كان محظوراً من الأساس. بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وإلى الاستعداد الذي أبدته الدول للتخلي عن هذه الأسلحة لأنها لم تتصور إمكانية استخدامها أو إسهامها في ضمان الأمن. وليس ثمة سبب يحول دون إزالة الأسلحة النووية بنفس الطريقة. وعليه، فإن حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيشكل أمراً أساسياً على طريق إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

١٤ - ويطلب قرار الجمعية العامة الصادر بشأن "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية"، الذي كانت الهند أول من قدمه في عام ١٩٨٢، إلى مؤتمر نزع السلاح بدء مفاوضات لوضع اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف كان. ويعكس القرار إيمان الهند بأن اتفاقاً متعدد الأطراف وعالمياً وملزماً يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيساعد في توليد الإرادة السياسية اللازمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية للمشاركة في مفاوضات تؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ كما سيسهم مرحلياً في التخفيف من التهديد النووي ريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

١٥ - ويُجسد قرار الجمعية العامة بشأن "خفض الخطر النووي" اقتناع الهند بأن وضع القوات النووية في حالة تأهب ينطوي على خطر الاستخدام غير المقصود، أو غير المأذون به، أو العرضي للأسلحة النووية مما يؤدي إلى اندلاع حرب نووية ذات آثار كارثية. وقد تفاقم فعلاً الخطر الحقيقي المتمثل في زيادة مخاطر وقوع هذه الأنظمة والعناصر في أيدي عناصر من غير الدول أو عناصر مارقة موجودة داخل هياكل الدول، فضلاً عن المخاطر القائمة. لذا فإن اتخاذ تدابير أحادية وثنائية وإقليمية لبناء الثقة يمكن أن يكمل الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بخفض الخطر النووي والحد من خطر اندلاع حرب نووية طارئة.

١٦ - وسيطلب إحراز تقدم نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي إشاعة مناخ من الثقة المتبادلة في المجتمع الدولي. بما يوصل إلى إجراءات بفرض حظر عالمي غير تمييزي وقابل للتحقق

على الأسلحة النووية تمهيداً لإزالتها بالكامل. ويجب عدم ادخار أي جهد في سبيل بناء توافق بين الآراء يحقق هذه الغاية.

١٧ - ونود أن نحث المجتمع الدولي على تكثيف الحوار من أجل بناء توافق الآراء بما يعزز قدرة المجتمع الدولي على بدء خطوات محددة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي على أساس العناصر التالية:

- إعادة تأكيد الالتزام القاطع من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛
- التقليل من الأهمية التي تتسم بها الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ضوء نطاقها العالمي والتهديد الذي تشكله، باتخاذ تدابير لحفض الخطر النووي، بما في ذلك مخاطر نشوب حرب نووية عارضة، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية لمنع الاستخدام غير المقصود والعرضي للأسلحة النووية؛
- التفاوض على اتفاق عالمي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن "عدم المبادأة" باستخدام الأسلحة النووية؛
- التفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛
- التفاوض على اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛
- التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية وعلى تدمير تلك الأسلحة، تمهيداً للإزالة العالمية وغير التمييزية والقبالة للتحقق للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.